مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (23) – العدد (01) (جوان، 2022) – ص727- 744
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

مخططات فرنسا الاستعمارية لتقسيم الجزائر ودور التلاحم الشعبي في افشالها 1956-1962.

France's Colonial Charts to Divide Algeria and the Role of Popular Cohesion in Thwarting It, 1956-1962.

مبروك غريس[1*]، (جامعة الجزائر 02)، mabrouk.ghris@univ-alger2.dz

الياس نايت قاسي[2]، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، (المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة)، lies.naitkaci@gmail.com

تاريخ الاستلام	2021-03-10	تاريخ القبول	2022-02-01

ملخّص

تعد قضية الصحراء من حلقة من حلقات الصراع الطويل الأمد الذي خاضه الشعب الجزائري خلال الثورة بمختلف الوسائل ضد قوة استعمارية في زمانها التي شعرت في وقتها بقرب رحيلها، فعملت بكل الوسائل والطرق لفصل الصحراء الجزائرية عن شمالها.

مثلت الصحراء رهانا كبيرا في السياسة الاستعمارية الفرنسية خاصة في فترة الجنرال ديغول، ومن اجل الاحتفاظ بها لما اكتشف بها من خيرات طاقوية، هذه الخيرات التي اصبحت تمثل اهمية كبيرة لفرنسا، وحسبت السلطات الاستعمارية بكل دقة طموحاتها في الصحراء الجزائرية على وجه الخصوص والتي تمثل جزءا من طموحاتها الافريقية. لكن إصرار وعزيمة ثورة التحرير والنضال السياسي لرجال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحبطت كل المناورات والمشاريع الفرنسية لمحاولة فصل الصحراء الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية؛ الصحراء الجزائرية؛ مشاريع الفصل؛ المظاهرات.

Abstract

The issue of the Sahara is one of the episodes of the long-running struggle that the Algerian people waged during the revolution by various means against a colonial power in its time, which felt at its time about its departure, so it worked with all means and methods to separate the Algerian Sahara from its north. The Sahara represented a great bet in the French colonial policy, especially during the period of General de Gaulle, and in order to preserve it due to the energetic bounties he discovered, and the colonial authorities meticulously calculated their ambitions in the Algerian Sahara in particular, which represent part of their African ambitions. However, the persistence and determination of the liberation revolution and the political struggle of the men of the interim government of the Algerian Republic thwarted all the French maneuvers and projects to try to separate the Algerian Sahara.

Keywords: Algerian Revolution; Algerian desert; Separation projects.

* المؤلف المرسل

مقدمة

استهدفت فرنسا الاستعمارية فصل أكبر جزء من التراب الجزائري كنتيجة مباشرة للمسار الذي عرفته الثورة بعد ،1956 ولتفصيل هذا الأمر استصدرت عدة إجراءات تشريعية وإدارية، وسطرت برنامجا اقتصاديا استغلالا للثروات الاقتصادية، إلى جانب سلسلة من التدابير السياسية و الإدارية والعسكرية؛ سعيا منها إلى إبقائها خارج دائرة المد الثوري، تمهيدا لما سيسفر عنه مستقبل الثورة الجزائرية، فراهنت على مشاريع ومناورات من أجل التمسك بالصحراء الجزائرية؛ لما تمتلكه من ثروات بترولية ومعدنية من شأنها رفع الصناعة الفرنسية الطاقوية، وكذلك لما تمتلكه من موقع استراتيجي هام، ولحماية مصالحها داخل القارة الإفريقية. لكن إصرار وعزيمة جيش التحرير والثورة والنضال السياسي لرجال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحبطت كل المناورات والمشاريع الفرنسية لمحاولة فصل الصحراء الجزائرية، فبذلك كانت الصحراء الجزائرية الرهان الكبير الذي أرادت فرنسا كسبه بمختلف الأشكال والطرق. ومن هنا نطرح الإشكال التالي: ماهي أهم المشاريع الفرنسية التي أرادت بها فرنسا فصل الصحراء على شمالها؟ وهل نجحت في ذلك؟ وكيف كان للتلاحم الشعبي دور كبير في إحباطها؟

1- المشاريع الفرنسية لفصل الصحراء

كانت فكرة إبقاء وضع الصحراء تحت الحكم العسكري وفصلها عن الشمال ماثلة في ذهنية ديغول قبل المفاوضات، حيث كان يخيل إليه أن مسألة فصلها لا تطرح عليه أي إشكال قد يعيق المفاوضات، ومظاهر اطمئنانه حول هذه المسألة كان واضحا خلال التنظيمات والترتيبات التي كان يعدها بهذا الشأن. ومن أهم دوافعه للاحتفاظ بالصحراء هي مسألة التسلح النووي، لاتخاذها مصدر تموين مشاريعها في هذا التخصص. ويدعي ديغول أن احتفاظ فرنسا بالصحراء وفصلها عن الشمال سيوقف أطماع الدول المغاربية والإفريقية المتاخمة لحدود الصحراء الجزائرية في إشارة إلى زيارة الرئيس التونسي "بورقيبة" في فيفري 1961 لمباحثة موضوع توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية الجزائرية، ورغبته في استفادة بلاده من البترول الواقع في باطن هذه النواحي. (بشار، 1996، صفحة 137)

وما يؤكد تمسك وتعلق السلطات الاستعمارية ومساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية هو خطاب ديغول سنة 1958 في أثناء زيارة قام بها إلى تقرت حيث صرح بما يلي: " **يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين1 عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء، عالم الأطلنطي وعالم النيل والبحر الأحمر، ولفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر... ليفهم الذين انضموا أخيرا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت، وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة والإخاء الذي وجدناه من جديد، إنها صفحة الرجال، لتحيا صحراؤنا... لتحيا فرنسا**". (ملتقيات، 1996، صفحة 60)

وفيما يلي نذكر أهم المشاريع والسياسات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية:

1ـ 1ـ المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

بدأت السلطات الاستعمارية تنسج الخطوط الأولى لفصل الصحراء منذ اكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعي عام 1956، فسارعت إلى ضرب الحصار والتطويق على المنطقة، وذلك بإصدار قوانين تفصل الجنوب إداريا عن بقية جهات الوطن، إذ صدر في 07 أوت 1957 قرار خاص بالتنظيم الإداري للمناطق الجنوبية التي تندرج تحت إشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وأنشأ هذا القرار عمالتين هما " الواحات" و "الساورة" الممتدتين جنوبي الأطلس الصحراوي. (ملتقيات، 1996، صفحة 48)

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية كان قد اقترح من السيد هوفوي بوانيي Hauphouet Poigny الذي قدمه بدوره إلى مجلس الوزراء بعد ما تم عرضه على المجلس الوطني ومجلس الجمهورية، حيث تمت المصادقة علية، وهو يحتوي على ثلاثة عشرة 13 مادة. (مصمودي، 2016، صفحة 262)

أقر هذا القانون الصفة الجزائرية الخالصة لأراضي الجنوب بقصد الاستثمار داخل المنظمة، وفي مرسوم 07 أوت 1957 تم إحداث عمالتين في الصحراء الجزائرية (الواحات و الساورة)، لكن أخطر مشروع ميز سنة 1957 هو من دون شك مخطط هرسانت Plan Hersant، ورغم ذلك حاول الجنرال ديغول بعد مجيئه إلى الحكم في جوان 1958 إحياء مشاريع الفصل للضغط على الثورة الجزائرية، عنما كلف آلان بريفيت A. Peyrefitte بإنجاز مشروع للتقسيم سنة1961، لكنه في الأخير رضخ إلى الأمر الواقع، وهو الرجل الذي كان على اطلاع جيد على ملف البترول والصحراء الجزائرية. (ولدالنية، 2005، صفحة 4)

1ـ 2ـ فصل الصحراء واستحداث وزارة خاصة بها سنة 1957

تجدر الإشارة إلى أن الدخول إلى الولايتين الساورة والواحات كان يخضع إلى إجراءات قانونية خاصة، وقد أقيم حد فاصل بينها وبين الشمال لا يملك تجاوزه إلا بامتلاك رخصة للدخول إلى هاتين الولايتين، وفي نهاية الأمر تم إنشاء قيادة عسكرية منفصلة في الولايتين كما استحدثت وزارة الصحراء. (ملتقيات، 1996، صفحة 48)

ولقد سعت السياسة الاستعمارية الفرنسية إلى ضمان استقرار الصحراء الجزائرية من الناحية السياسية، بعدما تم ضمها من الناحية الاقتصادية عن طريق المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، إلى استحداث منصب وزير الصحراء من طرف الحكومة المركزية في باريس، وأسندت الإدارة المركزية في وزارة الصحراء إلى مديرية تشمل على مديرية فرعية للمالية، مصلحة الموارد البشرية، والشؤون الإدارية، ومصلحة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومصلحة الشؤون الصحراوية، وكذا المراقبة العامة للأمن، وتم استحداث هذه الوزارة بقرار

مجلس الوزراء الفرنسي في 13 جوان ،1957 وكان أول من تولى هذه الوزارة ماكس لوجون. (سلاماني، 2020، صفحة 367)

وتعتبر وزارة الصحراء وزارة مستحدثة، وكما يدل اسمها، فإنها تعنى بشؤون الصحراء وكل التطورات المتعلقة بها وتمثل أو تجسد تطويرا للاستراتيجية الفرنسية، وهذه الخطوة تمثل طريقا لتحقيق الاستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، إذ اعتبر ماكس لوجون في تقريره أن سكان الصحراء الجزائريين يعتبرون مواطنين فرنسين بقوله:" **أنا أعتبر الصحراويين مواطنين فرنسيين يجب أن يرغبوا في المشاركة في إدارة شؤونهم ... إن السكان الصحراويين الذين لم يخضعوا ولكن تم اكتشافهم حقًا أصبحوا فرنسيين وظلوا مخلصين...** ". (كديدة، 2013، صفحة 68)

وبعد إنشاء وزارة الصحراء ضمن الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، تم تقسيمها إلى عمالتين هما: الساورة1..0 والواحات بموجب المرسوم 903/57 بتاريخ 07 أوت 1957 وخضع الدخول إلى العمالتين لرخصة، وحددت المناطق التي تدخل ضمن هاتين العمالتين كالتالي:

ـــ **عمالة الواحات:** عاصمتها الأغواط، ثم ورقلة، وتضم مناطق غرداية، وتقرت، ومنطقة الواحات، إضافة إلى منطقة البلدية المختلطة للبيض والكائنة شرق وادي أزرقون حتى حدود الغابة الكحلة. وهي بدورها تنقسم إلى ثلاث دوائر:

ـــ دائرة الأغواط: التي تشمل قسما من منطقة غرداية، وقسما من منطقة بلدية البيض، وقصر الحيران، وبني ونيف، وأولاد يحي بن سالم تاجموت.

ـــ دائرة ورقلة: التي تشمل منطقة الواحات وقسما من البلدية المختلطة للوادي الواقعة جنوب خط التوازي وهي: بني ثور، وشعابنة بوسعيد، وشعابنة قبالة، والقصور، ومخادمة، وورقلة، وسيدي عقبة.

ـــ دائرة تقرت: التي تشمل عرب شراقة، وجامعة، ومقارين مرييور، وأولاد مولات، وأولاد سياح، وسيد أولاد أمور، وتماسين تقرت، وطيبات القبلية.

ـــ **عمالة بشار:** مقرها بشار وتضم:

ـــ دائرة بشار: تشمل البلديات المختلطة لبشار وهي: برزينة، والأبيض سيدي الشيخ، ودبدابة، وبني ونيف، والقصور الشمالية، ودبادلة، وكسيكسو، وتاغيت، والساورة، وبني عباس، والعواطة، وقرزيم، وإيقلي، وكرزاز، وتبالبالة، وتمتارت، ورقيبة، وتندوف.

ـــ دائرة أدرار: التي تشمل بلديات أوقروت، وشروين، ودلدول، والحاج غلمان، وتاغوزي، وتميمون، وتناركوك، وأدرار، وبوفادي فنوغيل، وانزقمير، ورقان، وتماست، وتيمي، وتسابيت، وزوينات كونتا (تيتة، صفحة 192). وكل هذا بمساحة تقدر بـــ 2082000 كلم مربع، ومجموع سكان يقدر بـــ 500000 نسمة.

3-1 ـ السعي لإنشاء جمهورية صحراوية مستقلة

بدأت المحاولات الأولى لتحقيق هذا المشروع منذ بداية 1957 وذلك من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون كبار في الحكومة الفرنسية مثل ماكس لوجون واوليفي قيشار O. Guichar وميشال دوبري Michel Debré وغيرهم بهدف جس النبض والبحث عن شخصيات وزعامات محلية توكل إليهم مهمة تنفيذ مشروع الانفصال. بحيث أصبحت الصحراء تمثل الرهن الاقتصادي الديغولي؛ لأن احتفاظ فرنسا بالصحراء الجزائرية يسمح لها بإجراء التجارب النووية والفضائية؛ لذلك فقد بذل ديغول جهودا عظيمة للاحتفاظ بالصحراء وفصلها عن الجزائر؛ لأهميتها في إطار الصراع بين الشرق والغرب، واستقلال المنظومة العسكرية الفرنسية، وهو ما أكده في خطاب 16 سبتمبر 1959 الذي أعلن من خلاله منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، واستثنى من ذلك عمالتي الصحراء الواحات والساورة لما يمتلكانه من خيرات طبيعية ومعدنية وطاقوية. (تيتة، صفحة 192)

ولقد ذكرت جريدة المجاهد في عددها 91 تحت عنوان" **مؤامرة الاستعمار على صحرائنا**" أن دوبري لا يتكلم إلا بما يرضى عنه زعيمه ورئيسه، وأن الاستعمار الفرنسي حين أحس باستقلال الجزائر حقيقة حتمية لا يمكن الوقوف في وجهها، بدأ يضع الخطط والمشاريع لفصل جنوب الجزائر الصحراوي عن شمالها، إضافة إلى كسب عدد أكبر من الأنصار لنجاح المؤامرة في فصل الصحراء. إضافة إلى فتح أبواب الصحراء للشركات الأجنبية بعدما أصدرت الحكومة قانونا خاصا بالبترول في الصحراء سنة 1958 ينص على التسهيلات الكبرى والامتيازات الضخمة التي منحت للشركات الغربية، إلى جانب إعفائها من الضرائب ومنحها رخص استخراج البترول لمدة ثلاثين سنة. (المجاهد، 1961، صفحة 7)

إن محاولة فصل الصحراء الجزائرية عرفت تطورا كبيرا باستلام الجنرال ديغول الحكم سنة 1958، ويعد جوهر السياسة الديغولية في الجزائر الذي أشرف عليه بنفسه مستعينا بمن يثق في إخلاصهم من أمثال: بومبيدو Georges Pompidou ولويس جوكس وميشال دوبري، وسلك في إنجاز هذا المشروع عدة سبل، ولم يترك بابا إلا وطرقه، وبدأ بالزيارات الميدانية للجزائر ودول إفريقيا، وأوفد العديد من البعثات إلى دول أوروبا والعالم لإقناعهم بأهمية الجزائر وثرواتها وموقعها الاستراتيجي وإمكانيات الاستثمار فيها، والمجهودات التي بذلتها فرنسا المتحضرة في شأن هذا البلد وهذا الإقليم المكتشف (الصحراء الجزائرية). (درواز، 2009، صفحة 132)

ومن الشخصيات والزعامات والأعيان الذين وكلت لهم مهمة تنفيذ مشروع الانفصال نذكر منهم: حمزة بوبكر، والشيخ إبراهيم بيوض، والشيخ أحمد التيجاني، والشيخ أخموك باي، والقايد العيد، وزبيدي لمين، وحمدي ولد سالك، وأمينوكال باي، وأمرار براهيم. وحسب التقارير

الفرنسية، فإن كل هذه الشخصيات المحلية رفضت المشروع وكل العروض المقدمة لها باستثناء حمزة بوبكر.

كما استخدمت السلطات الفرنسية جميع الطرق للاحتفاظ بالصحراء من خلال التأثير على المجتمع الميزابي عن طريق الشيخ بيوض، ففي 12 جوان 1959 قابل المستشار أوليفيي قيشار، ووقع الاجتماع بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية الكولونيل كلان كلاش .k Klech وحضور رئيس بلدية غرداية فقال قيشار مخاطبا الشيخ بيوض: **"إنني مبعوث من طرف رئيس الجمهورية ديغول للمفاوضة معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها...، فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترول، وهي متاخمة لموريتانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة- وأعرب له عن استعداد فرنسا لتقديم العون اللازم لتجهيز الدولة، وأخبره أن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الرد".** (ملتقيات، 1996، صفحة 50)

وتوالت الزيارات، وجاء الدور على رئيس الوزراء ميشال دوبري مرفوقا بالكولونيل الجزائري على مراد من الأغواط إلى ميزاب في أكتوبر 1959، وتم اللقاء في قصر بلدية غرداية حضره نائب ميزاب في المجلس الجزائري ونوابه بالمجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبعة (ملتقيات، 1996، صفحة 50). غير أن الشيخ بيوض حاول إجهاض العملية، واتصل بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وأعلمها بتفاصيل مشروع فصل الصحراء، وبالفعل فإن جبهة التحرير وجهت إنذارا لجميع الشخصيات المعنية وجعلتها تبدي رفضها ومعارضتها لمحاولة التقسيم والتجزئة. من خلال تلك اللقاءات، لجأت الإدارة الفرنسية إلى أسلوب التفرقة العنصرية بين السكان لزعزعة استقرار المنطقة، بزرعها الفتنة بين المواطنين الجزائريين من خلال توجيهها أصابع الاتهام إلى عناصر من بني ميزاب كونها تدرك حساسية المسألة المذهبية بين الإباضية والمالكية الهادفة إلى إبعادهم عن القضية الرئيسة (فصل الصحراء) وتوجيهات جبهة التحرير الوطني، والوصول إلى غايتها ألا وهو التأييد الشعبي لمشروع التقسيم. (مصمودي، 2016، صفحة 264)

وقد رد عليها الشيخ بيوض بقيامه بجولة بين ورقلة وتقرت انطلاقا من وادي ميزاب وفي ذلك يقول: "في ربيع وصيف 1960 كثرت الاجتماعات والحديث عن فصل الصحراء بين الحكام الإداريين الفرنسيين سواء مدنيين أو عسكريين، مما أجبره بقيام بجولة من القرارة إلى ورقلة، ثم إلى دار القائد العيد الذي يثق بوطنيته وحثه على خطورة الوضع في قضية فصل الصحراء، فعاهده أنه معه ضد قضية فصل الصحراء، ثم اتجه إلى زاوية تماسين فكلم الشيخ فأجابه بما أجاب القائد العيد، وقد تعاهد ثلاثتهم على التصلب في موقفهم ضد فصل الصحراء عن الجزائر ولو كلفهم ذلك حياتهم. (شافو، 2013، صفحة 224)

ومن بين المحاولات اليائسة لمحاولة فصل الصحراء كذلك، اتصال السلطات الفرنسية بأعيان التوارق، حيث كانت المحاولة الأولى سنة 1959 حين أرسل ديغول القائد لوي الذي كان

مجندا في تمنراست ويحسن لغة التوارق برسالة مضمونها أن ديغول عرض على باي أخموك استقلالا داخليا يمنح لتوارق الهقار وآجر ومالي والنيجر، ويكون تحت الإطار الفرنسي، فرد عليه باي أخموك **" أن هذه القبائل كانت فيما بينها حروب قبل مجيء فرنسا ونحن لا ننفصل عن الجزائر".** (كديدة، 2013، صفحة 73)

وفي محاولة ثانية، اجتمع ميشال دوبري مع الباي الحاج أخموك في تمنراست سنة 1960 بتكليف من ديغول بهدف طرح المشروع شخصيا والعمل على نجاحه، وكان اللقاء لمدة أسبوع في نزل تينهنان، وعرض عليه تنصيبه سلطانا على كل توارق إفريقيا تمتد من قارة لغدر إلى جانت وإليزي وورقلة والأغواط. وقال له دوبري **" وبهذا يبقى الجزائريون هناك وأنتم هنا"** فرد عليه باي أخموك قائلا **"أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين"** (كديدة، 2013، صفحة 74). وهنا يظهر موقف باي أخموك الشجاع في عدم تأثره بكلام ميشال دوبري الذي كان يملك كل إمكانات التأثير، ولم يتأثر بالإغراءات التي قدمتها له الإدارة الفرنسية، وتمسكه بموقفه الرافض لمشروع التقسيم، وفصل الصحراء كأمثاله من الشيخ بيوض، حيث إن هاته الشخصيات الفرنسية العسكرية أو المدنية كانت لها أساليب مختلفة في عرض مشروع فصل الصحراء، وذلك بمحاولة إقناع أهل الحل والعقد بفائدة مشروع الانفصال والارتباط بفرنسا في إطار حكم ذاتي.

وهنا يلاحظ الإصرار الفرنسي لحسم القضية وإنجاح مشروع فصل الصحراء، وقد أعاد المحاولة للمرة الثالثة، ولم يقتنع ديغول بفشل مبعوثه ميشال دوبري للتوارق، فاغتنم فرصة الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي بـ 14 جويلية 1960 حيث أرسل طائرة خاصة لاستقدام باي أخموك، وبعد متابعة الوفد للعروض العسكرية استقبل من طرف الوزير الأول ميشال دوبري وعرض له بلهجة مساومة وتهديد لمشروع فصل الصحراء وتنصيبه سلطانا فكان رد الباي **"ربما قد لا أطلب استقرال الجزائر، ولكن الذي أطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر"** (درواز ا.، 2012، صفحة 133). واستمر في نصحه وحثه للناس موجها لهم نداءه قائلا: **"يا سكان الصحراء، شدوا الخناق على عدوكم وطاردوه في الشمال والجنوب حتى يلقي السلاح ... أيها التوارق ها هي عاصمتكم الجزائر تكافح وتناديكم بالاتحاد والعزم والصبر والوقوف في وجه عدو اللّه وعدوكم ... عاش سكان الصحراء الأشاوس وعاشت الجزائر حرة مستقلة".** (مصمودي، 2016، صفحة 263)

كما زار رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري المنطقة ما بين 23-25 فيفري 1961 رفقة وزير الصحراء روبير لوكور Robert Le Cour ومندوب المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية أوليفيي قيشار، التي زاروا خلالها ورقلة غرداية، وإيجلي، وتمنراست ثم بشار وألقيت خلالها سلسلة من الخطب أمام عدد من الشخصيات الهامة والسكان وصرح دوبري من غرداية قائلا:**" إن مستقبل الصحراء لهو مستقبل عظيم، وفرنسا الحاضرة هنا لعازمة على البقاء"**، أما في بشار فركز على ما يلي،**" اعلموا أن فرنسا حاضرة هنا وستبقى".** (قن، صفحة 273)

أما على الصعيد الداخلي فمنذ ربيع 1960 عقدت اجتماعات سرية بين المسؤولين العسكريين والمدنيين والأعيان حول مشروع فصل الصحراء، حيث انعقدت في خريف 1960 دورة المجلس العمالي في ورقلة، وأثناءها أعلن رئيس المجلس حمزة بوبكر أن جلسة المساء ستكون مغلقة، فاجتمع النواب المسلمون والفرنسيون وافتتح حمزة بوبكر الكلام وكشف عن لقائه بديغول وما جرى بينهما من حديث حول مشروع فصل الصحراء، وطلب رأي النواب فرد عليه الشيخ بيوض بموقفه الرافض قائلا أنه ليس من حق المجلس الخوض باسم الأمة في أمر سياسي خطير؛ إذ الحق فيه للأمة باسرها، وأكمل قائلا:" **إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستنا في هذه البلاد، فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء... فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، لا أنت أيها الرئيس ولا أنا ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء... يلقيها في الصندوق يوم الاستفتاء**" (ملتقيات، 1996، صفحة 51). فكانت بمثابة الضربة القاضية لدعاة مشروع الفصل والانفصاليين.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط حمزة بوبكر في خدمة مشروع فصل الصحراء عن الجزائر سنة 1959، عندما قررت الإدارة الفرنسية خاصة أخذ قطعة من الجزائر تكون بمثابة الصحراء الفرنسية بعد اكتشاف البترول والغاز سنة 1956 باسم مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة، ولقد كلفته الأواسط الفرنسية بالحصول على تأييد الأعيان المحلية لمشروع التقسيم، فاجتمع مع الشخصيات الصحراوية لأول مرة في الأغواط، ثم اجتماع آخر في سانت أوجان بضواحي الجزائر العاصمة، ولقد رفضت الشخصيات الصحراوية مشروع فصل الصحراء الجزائرية رغم كل التهديدات والإغراءات. وفي محاولة ثالثة نظم اجتماع في أفريل 1961 في وقت الاستعداد للمفاوضات بين GPRA وفرنسا ضم 54 شخصية من أعيان الصحراء، وأجبرهم على الحضور بالاستعانة بالشرطة الفرنسية، ولقد باءت كل هذه الاجتماعات بالفشل، لتفطن هذه الشخصيات لهذا المشروع، إضافة إلى الدور الذي لعبه الشيخ بيوض في إجهاض العملية واتصاله بالحكومة المؤقتة الجزائرية وإعلامها بتفاصيل مشروع فصل الصحراء. (ملتقيات، 1996، صفحة 51)

ولمواجهة الرفض الشعبي لمشروعها الرامي لفصل الصحراء، استعملت السلطات الاستعمارية أساليب قمعية لكسر مواقف السكان الرافض لمشروع التقسيم، وذلك بتعرض تجار بني ميزاب إلى مضايقات مالية، مع رفض البنوك الفرنسية بتقديم تسهيلات لهم، إضافة إلى تعرض المتاجر إلى النسف (حوالي 90 متجرا)، ونقل أكثر من 1500 عامل من حقول البترول في ورقلة إلى المحتشدات في المناطق الشمالية، والتفرقة العنصرية، وزرع الفتنة بين سكان المنطقة حيث قامت بمهاجمة مسجد ودنسته ووجهت أصابع الاتهام إلى عناصر من بني ميزاب؛ كونها تدرك حساسية المسألة المذهبية بين الإباضية والمالكية. (مصمودي، 2016، صفحة 264)

1ـ 4 ـ الدعم الدبلوماسي

بعد فشل دعاة بتر الصحراء الجزائرية وفشل مشروع تقسم الجزائر بفصل جنوبها عن شمالها، واستمالة الشخصيات الصحراوية المتمسكة بموقفها الرافض لفصل الصحراء، لجأت الإدارة الفرنسية إلى البحث عن الدعم الدبلوماسي خاصة بعد اصدار ديغول قرار فصل الصحراء عن شمالها وربطها بفرنسا في 07 جوان 1960.

ووصل الأمر بحمزة بوبكر بتعيين نفسه ممثلا لسكان للصحراء في زيارة إلى دولة النيجر رفقة ماكس لوجون وبايلو Baylot بصفته واليا، إضافة إلى المحامي بياجي Biaggi، ومحاولا التحدث مع رئيس النيجر "حماني ديوري" Diori.H لاستمالته لتأييد مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة، لكن حماني ديوري قابله بالرفض قائلا له:**" لن أعين على خلق كطنغا صحراوية".** (ملتقيات، 1996، صفحة 52)

ولم تكتف السلطات الاستعمارية بذلك، بل حاولت بكل الوسائل لفصل الصحراء بإقناع الحلفاء من الدول الغربية بالوقوف معها للحفاظ عل الصحراء الجزائرية لموقعها الاستراتيجي كقاعدة عسكرية تمون أوروبا الغربية، واعتمادها كذلك على أن الصحراء "بحر داخلي" لا تخضع إلى سيادة معينة يهدف إلى دفع الدول المتاخمة لها إلى المطالبة بنافذة على التراب الجزائري. ولجأت فرنسا إلى ذلك بجعل الصحراء مشكلة دولية وخلق مشكلة حدود للجزائر المستقلة مع جيرانها في المستقبل، وهو ما أصبحت تطالب به بعض الدول الشقيقة اليوم. (ملتقيات، 1996، صفحة 53)

أما على الصعيد العسكري، فإن السلطات الاستعمارية الفرنسية عملت بشتى الوسائل والأساليب العسكرية ضد سكان الصحراء، وذلك لتمرير مشروع فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال؛ لأنهم كانوا يرون أن الصحراء منطقة للحفاظ على مراكزهم العسكرية، وكذلك لإجراء التجارب النووية في إطار الصراع بين الشرق والغرب، وكشفت حقيقة الاعتماد على الصحراء فيما ذكرته المجلة العسكرية الفرنسية في مارس 1959 (الميلي، 1984، صفحة 29). ونسق ديغول الإجراءات العسكرية مع معظم جنرالات جيشه وضباطه النشيطين، لتعزيز موقع فرنسا الأمني وتكثيف قدرتها العسكرية في الصحراء قامت بـــ:

ـــ تجنيد قوة عسكرية حيث تضاعفت هذه القوة إلى خمسة أضعاف من سنة 1956 إلى ،1958 وبلغ عدد الجنود حوالي 1000 جندي (ملتقيات، 1996، صفحة 53). وقد تطورت هذه الآلة العسكرية وتعززت أضعافا مضاعفة فيما يخص جيش المشاة الذي بلغ بين سنوات 1958-1959-1962 من 19 ألف و25 ألف إلى 30 ألف على التوالي. (بن عمر، 2004، صفحة 172)

ـــ إنشاء مناطق محرمة بالجنوب أكثر من 6000كم مربع كشبكة متليلي والمنيعة، والقيام بعمليات التفتيش والاعتقالات على نطاق واسع.

ــ محاصرة الثورة بجميع الوسائل كانتشار الدوريات والقواعد العسكرية وتسميم الآبار ومياه المنابع واستعمال الطائرات الاستكشافية، وكان من بين أولويات الدفاع الفرنسي حماية المنشآت البترولية وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية، بتكثيفها نشاطها على ثلاث مناطق التي كانت أكثر عرضة لهجومات جيش التحرير تتمثل في كولومب بشار والأغواط وتقرت، كما فرضت على الشركات البترولية مسؤولية مراقبة العمال ورصد تحركاتهم وإنجاز شبكة للطوارئ. (ملتقيات، 1996، صفحة 54)

وقد قامت بإنشاء مراكز نووية وصاروخية، بحيث اتخذت الحكومة الفرنسية سنة 1957 قرارا يقضي باختيار منطقة رقان لإجراء تجاربها النووية، وبالتي تحولت هذه المنطقة لورشة تجارب نووية، وقامت بتفجير القنبلة الذرية برقان في 13 فيفري 1960، وقد قدرت قوة الانفجار ما بين الستين والسبعين ألف طن من الديناميت TNT، ومن جهته شهد جبل إيكر التابع لسلسلة الهقار تفجير قنبلة ذرية سنة 1961 وصل مدى تأثيرها إلى 70 كلم، ولم تتوقف هذه التجارب حتى بداية 1962. (بديدة، 2007، صفحة 142)

أما على الحدود الغربية، فقد أنشئ بمحاذاة الحدود الصحراوية المغربية سد يمتد من البحر إلى عين الصفراء، وجندت القوات الاستعمارية في كولومب بشار إمكانيات عسكرية ومادية؛ لمنع المغاربة من العبور، وعملت على فرض نفسها وسط التجمعات السكانية باستعراض قواتها المسلحة لدحر أي نوع من أنواع العصيان والتمرد من طرف سكان الصحراء، وركزت تعزيزاتها العسكرية والأمنية على ما يلي:

ــ وحدات الخيالة والمهاري: ترتكز أساسا على مراقبة تحركات البدو وجمع المعلومات ومعرفة حياة الأعراش ونشاطاتهم وخنق كل بوادر الثورة.

ــ الوحدات ذات المحرك: تسهل قطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا، إضافة إلى المظلات والطائرات، وتجنيد البدو للاستفادة من خبراتهم في علوم الصحراء وحياة سكانهم واستعمالهم لتدعيم الشرطة والجيش.

ومحاولة منها عزل الصحراء عما يجري في الشمال الإفريقي وشمال الجزائر، قامت بمد خط الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية المحاذية لتونس وليبيا إلى منطقة ماء الأبيض، وجهزت حدود أقصى الجنوب الشرقي بعدة مراكز للوقاية في منطقة مسعودة بمحاذاة غدامس الليبية وعززت مركز فلاترز Fort Flatters كما دججت منطقة جانت بالمدفعية. (ملتقيات، 1996، صفحة 55)

عملت السلطات الاستعمارية على إقامة القواعد العسكرية؛ لتتمكن من السيطرة على المناطق الصحراوية أبرزها مناطق التنسيق الصناعي العسكري لتعزيز الأمن وحماية المناطق الحيوية الاقتصادية، وهذا كله من أجل حماية وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية، وامتدادا للحلف الأطلسي، تم إنشاء قاعدة كولومب بشار وهي منطقة عسكرية نووية إضافة

إلى قاعدة الكويف، وقد أطلق عليها مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي ZOIA. ولم تقتصر إقامة القواعد العسكرية على المناطق الحيوية، بل تعدى إلى الدول المجاورة تحت إشراف المخابرات الفرنسية لإحباط أي عمل ثوري ودخول الأسلحة، لجعل الصحراء الجزائرية أرضا خصبة ومثالية للاستثمار وإقامة التجارب النووية. (بوسليم، صفحة 561)

2ـ استراتيجية الثورة الجزائرية والصحراء لمواجهة مشروع فصل الصحراء الجزائرية

1.2ـ عسكريا

إن الاستراتيجية العسكرية والسياسية التي اعتمدتها الثورة والولاية السادسة لإحباط مشروع فصل الصحراء عن الشمال حققت نتائج باهرة، أرغمت الإدارة الاستعمارية على مراجعة حساباتها في المنطقة، فبعد انتشار وتركيز التنظيم السياسي والعمل العسكري والفدائي وترسيخه في نواحي بسكرة وطولقة وأولاد جلال وبوسعادة ووادي ريغ ووادي سوف والجلفة والأغواط، حيث ركز مسؤولو المناطق الصحراوية على دعم الثورة بأقصى الجنوب، وفي هذا الصدد كلفت مجموعة من المجاهدين بقيادة محمد جغابة ومزيان صندل بالتوجه إلى أقصى الجنوب؛ بهدف التنظيم السياسي والعسكري بوادي ميزاب ومتليلي والمنيعة وعين صالح وتمنراست، وكان من أهدافها جمع السلاح والتنظيم الشعبي والفدائي. (المنظمة الوطنية المجاهدين، 1985، صفحة 56)

واستطاعت وحدات جيش التحرير الوطني التوغل في كثير من المرات في أقصى الجنوب من الناحية الجنوبية الشرقية، حيث قامت في 21 سبتمبر 1957 بتدمير اثنين من حافلات البترول، ومن نتائج هذه العمليات أن أصبح الطريق بين غات وجانت تحت مراقبة جيش التحرير الوطني، إضافة إلى تخريب المولدات الكهربائية. أما من الناحية الغربية الجنوبية فقد انطلقت وحدات جيش التحرير من الحدود مع المغرب واستمرت بالتوغل جنوبا اتجاه تيميمون، وتاغنبت، وبني عباس، والعبادية حيث حدثت عدة اشتباكات مع الجيش الفرنسي، وقد اعترفت السلطات الفرنسية الرسمية بأهمية تلك الخسائر المادية والبشرية التي مُني بها الجانب الفرنسي (المجاهد، معركة البترول، 1958). كما قام أحد عناصر جيش التحرير الوطني في 07 أوت 1957 بعملية تخريب في أماكن التنقيب على البترول في تين السما قرب إيجلي. (المجاهد، يوميات الكفاح الجزائري، 1957)

ويذكر المجاهد الحبيب جراية الذي كان يعمل ضمن مجموعة من الدوريات تحمل الأسلحة والأموال والذخيرة والبريد "ولكن عند اكتشاف فرنسا لأحد الدوريات، ضاعفت تواجدها في المنطقة التي كنا نمر بها، عندها قررت القيادة وخاصة بعد ما بدأت فرنسا تستثمر كميات من البترول وتستعملها لمجهودها الحربي للقضاء على ثورة التحرير، وعندما وقعت حادثة الخبز المسموم في إحدى الدول المجاورة التي كانت متفقة مع فرنسا على قبول قنوات البترول،

وقررت القيادة إنشاء جيش بالمنطقة من مهامه تدمير البترول الذي تستغله فرنسا وتحاول تمريره خارج الحدود الجزائرية..". (ملتقيات، 1996، صفحة 364)

وقد واصلت وحدات جيش التحرير الوطني ووسعت نشاطها في الواجهة الصحراوية، فقد وقع في 06-07-08 نوفمبر 1957 أن هاجمت وحدات جيش التحرير شمال تيميمون قافلة فرنسية ضخمة تصحبها حراسة عسكرية قوية، وكانت هذه القافلة تحمل الأدوات الثقيلة للكشف عن البترول ومعها عدد كبير من الاختصاصيين في التنقيب عن النفط وقد ألحق بها خسائر في العتاد الذي أحرق، إضافة إلى عدد من القتلى، أما الفرق العسكرية التي جاءت مددا للقافلة فقد سقطت في عدة كمائن، ومن نتائجها التحاق عدد كبير من الشعانبة والتوارق بأسلحتهم وعتادهم الذين يعملون في الفرق الفرنسية إلى جي

ش التحرير الوطني. (المجاهد، انتصارات جيش التحرير، 1957)

كما قامت وحدات جيش التحرير بالهجوم على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية يوم 21-09-1957 التي أسفرت عن تحطيم حافلتين للبترول، وتفجير محطة توليد الكهرباء بالأغواط يوم 13 جويلية 1957. وفي 04 أفريل 1959 دخل كومندوس من جيش التحرير الوطني بلدة الأغواط، وهاجم مركز ضباط الشؤون الأهلية ومخيما عسكريا. وهجوم كومندوس على حظيرة البترول ومنبع للغاز الطبيعي بحاسي الرمل، خرب عددا هاما من الأجهزة الفنية قدرت حسب التقارير الفرنسية بـ 15 مليون فرنك. (ملتقيات، 1996، صفحة 62)

2.2 ـ سياسيا

منذ مجيء ديغول إلى الحكم، ركزت الولاية السادسة على جانب محاربة سياسة فرنسا المتعلقة بفصل الصحراء وقد كان عملها متركزا في البداية خاصة في المناشير، إضافة إلى معارك ضارية نتيجة لتلك المناشير التي تدعو الشعب الجزائري إلى التحلي بالوعي. إضافة إلى مجلة "صدى الجبال" كانت تحتوي على مواضيع تتعلق بسياسة الجنرال ديغول وكان من محرريها "سي الطاهر لعجال"، وكانت كل مواضيعها تصب في مقاومة الاستعمار الفرنسي. (ملتقيات، 1996، صفحة 328)

ولقد ردت الحكومة المؤقتة الجزائرية على المحاولات الفرنسية للاستثمار باستغلال البترول الجزائري، وجعله فرنسيا في البيان الذي وجهته لأبناء الهقار في الجنوب ومما جاء فيه **" نؤكد لهذا المستعمر بأن بترول الصحراء هو بترول الجزائر العربية، وسندافع عنه بجميع الوسائل ومهما كلفنا ذلك من تضحيات وعذاب، ليتأكد المستعمر بأنه إن واصل تحذيره للعالم في قضية بترولنا، فليتأكد بأننا قادرون على نسف جميع الأنابيب و المنشآت الاستعمارية"**، كما أصدرت الحكومة المؤقتة أيضا بيانا في 18 سبتمبر 1959 حول التنقيب عن البترول، وادعاء فرنسا لملكيتها إياه، جاء فيه على الخصوص: **"أما فيما يخص ثروات الصحراء، فإن التنقيب**

عنها واستغلالها لا يمكن بأي صفة من الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية". (زغيدي، 2016، صفحة 279)

تعمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية التطبيق الفعلي لقانون فصل الصحراء عن شمالها، والمناورة بذلك للضغط على الحكومة المؤقتة لدعم موقفها، إلا أن قيادة الولاية السادسة أصدرت مجموعة من الأوامر تقضي بما يلي:

ـــ الاتصال بأعضاء المجالس العامة والمحلية والنواب والقياد وكل الأعيان، ودعوتهم إلى اتخاذ موقف واضح ضد فكرة الفصل.

ـــ حث المواطنين على مقاطعة كل الانتخابات، ومنع النواب من حضور الاجتماع برئاسة العميل حمزة بوبكر المزمع عقده بورقلة؛ للإعلان عن الحكومة الصحراوية، وتهديد كل من يشارك فيها بعقوبة الإعدام.

ـــ توسيع حملات التوعية واليقظة وإجراء اتصالات مع لاصاص وكل المواطنين من هياكل الإدارة الاستعمارية والمنتخبين وإقناعهم وحثهم على تقديم استقالتهم بصورة جماعية تعبيرا عن مساندتهم القوية للثورة، وإعلان مواقفهم الصريحة إزاء الاتهامات الاستعمارية حيال الصحراء.

ـــ العمل بسرعة على تجنيد عدد كبير من الشباب المثقفين والميكانيكيين لاستعمالهم في صنع الألغام وزرعها.

ـــ تنظيم مكاتب سرية في جميع الأوساط الاستعمارية، وقد تم التوصل إلى تنظيم خلايا استعلامية في المنشآت البترولية الهامة ووكالات البريد ووسط مكاتب لاصاص والمكتب الثاني للجيش الفرنسي والجندرمة والجالية اليهودية والحركة والقومية والمجندين الجزائريين وجنود اللفيف الأجنبي، وتم استغلالهم في الحصول على الذخيرة والألبسة والأدوية. (ملتقيات، 1996، صفحة 92)

وقد ركزت الولاية السادسة بقيادة العقيد "محمد شعباني" بالقضاء على المشروع الديغولي الرامي إلى فصل الصحراء الجزائرية، وذلك بتوزيع المناشير الداعية إلى التحلي باليقظة لهذا المشروع الفرنسي الرامي إلى تقسيم البلاد وفصل جنوبها، كما كانت تندد به مجلة "صدى الجبال" التي أصدرتها الولاية السادسة سنة 1961، التي كانت تهاجم فيها سياسة ديغول وتحتوي على مواضيع وتوجيهات تساهم في التصدي للمناورات الهادفة لمشروع التقسيم (مصمودي، 2016، صفحة 268). وقد صدر لشعباني مقال سنة 1961 في العدد الثاني يفضح فيه سياسة ديغول تحت عنوان "مهزلة المهازل". (شعباني، 1961)

وكان لمجهودات الثورة الجزائرية في الصحراء نتائج باهرة على المستوى الشعبي العام، توجت بذلك التجاوب الواسع والكبير الذي لقيه إعلان الحكومة المؤقتة في جعل يوم 5 جويلية

1961 يوما وطنيا ضد التقسيم، إذ خرج سكان الصحراء في مظاهرات عارمة مطالبة بالصحراء جزائرية والوحدة الوطنية، وكانت الاستجابة للنداء على أوسع نطاق. (الغالي، 1996، صفحة 271)

ومما جاء في هذا النداء على الخصوص ما يلي: **" في وقت واحد، وفي كل مدن الجزائر من العاصمة والمدن الكبرى إلى أصغر دشرة وأبعد دوار ينفذ الإضراب العام تنفيذا دقيقا شاملا، وتجري المظاهرات التي يشارك فيها كل المواطنين من رجال ونساء وشيوخ وأطفال... وفي نفس الوقت يقوم جيش التحرير بهجومات خاطفة مظفرة على المراكز العسكرية الفرنسية، وينصب الكمائن لدوريات وقوافل الجيش الفرنسي"**. (ملتقيات، 1996، صفحة 69)

وسعيا من السلطات الاستعمارية لتحطيم هذا الإضراب، أصدرت أمرا لممثليها في جميع القرى والمدن الجزائرية لتنفيذ الإجراءات بكل شدة وقسوة، وأمام هذه الحملة للإشهار والدعاية تعليماتها الحاسمة لهذه القوات بمقاومة كل اضطراب ومقاومة كل إضراب بمنتهى القوة والحزم، إلا أن هذه الإجراءات للإدارة الاستعمارية لم تثبط من عزيمة وإصرار الشعب الجزائري للخروج في مظاهرات وإضرابات لتعزيز مواقفه الرافضة للتقسيم، وهو ما أكدته جريدة المجاهد في عددها 100 بقولها "رغم كل التحضيرات والتهديدات الفرنسية، إلا أن الشعب الجزائري استجاب للنداء، وخرج ليعلن للعالم عن وحدة بلاده، ففي العاصمة انطلقت المظاهرات في الأحياء التالية: كليما دي فرونس، صالمبي، باب الوادي، بئر مراد رايس، وكان المتظاهرون رافعين الأعلام الوطنية، ويهتفون بحياة الحكومة المؤقتة، وجبهة التحرير الوطني، وينادون بمقاومة تقسيم البلاد. (المجاهد، الشعب الذي لم يخلف موعده مع التاريخ، 1961، صفحة 6)

3.2- المظاهرات المؤيدة للوحدة الشعبية

- **المظاهرات في منطقة الجنوب الغربي والشرقي**

في دراسة لهواري مختار حسب تقرير فرنسي يتحدث عن مظاهرات 1 نوفمبر 1961 بالجنوب الجزائري تحت اسم" Bulletin mensuel des activités des forces au Sahara, Novembre 1961 " فصّل التقرير في سير هذه المظاهرات حسب الجهات وفق التالي:

- **منطقة الجنوب الغربي**

كولومب بشار: في الساعة العاشرة صباحا من يوم 01 نوفمبر 1961 تجمع مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 15-20 سنة بوسط المدينة حيث حطموا ساحة الجمال، وكان من بينهم شخص يرفع لافتة جبهة التحرير.

الدبدابة: اجتمعت ثلاث مجموعات في حدود 100 فرد صباحا في الدبدابة دون أن تصطدم مع قوات الأمن، غير أن السلطات الأمنية استدعت 107 شخصا للتحقيق معهم، وتم بعدها فرض حجر التجول إلى غاية يوم 2 نوفمبر.

بشار الجديد: جاب حشد مكون من 30 شابا ومئات من الأطفال وهم يحملون شعارات جبهة التحرير الوطني، وبتدخل قوات الأمن الفرنسية تم تفرقة المتظاهرين، وصودرت لافتاتهم الممجدة لجبهة التحرير، وقد أوقف ثلاثة من منظمي هذه المظاهرة. وقد أشار هذا التقرير إلى عدم تسجيل إضرابات بالمنطقة في 01 نوفمبر1961. (هواري، 2019، صفحة 139)

- **منطقة الجنوب الشرقي**

ذكر التقرير أن المظاهرات اتسمت بالسلمية، ولم يحدث خلالها أي صدام مع المجموعة الأوروبية ماعدا مليكة التي تعرض فيها المستوطنون إلى العنف، ومست المظاهرات:

ورقلة: في ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 1960، عرفت المدينة بروز كتابات حائطية بها شعارات مؤيدة لجبهة التحرير وشعارات لمنظمة الجيش السري، لذلك قامت السلطات الأمنية الفرنسية بمراقبة حوالي 230 شخص.

الأغواط: شهدت أمسية 31 أكتوبر ظهور كتابات حائطية مؤيدة لجبهة التحرير الوطني، وتوزيع المناشير، وفي اليوم الموالي خرجت مجموعة من الشباب عددهم ما بين 30-60 شخصا للتظاهر، وقد تفرقوا بعد تدخل قوات الأمن الفرنسية، وصودرت 10 لافتات تحمل شعار جبهة التحرير، وأوقفت 62 شخصا ومواد تستعمل في الكتابة و5 لافتات.

غرداية: توزع متظاهرون من العرب في الشوارع المفضلة في حدود التاسعة صباحا بينهم شباب ونساء وأطفال، وأشار التقرير إلى عدم مشاركة الميزابين الذين فضلوا الاستجابة لنداء الإضراب، وقد تم تفريقهم وصودرت شعارات مؤيدة لجبهة التحرير مع اعتقال سبعة متظاهرين.

مليكة: خرج مئات الأشخاص في مظاهرة في حدود الواحدة زوالا، رشقوا خلالها بعض المارة بالحجارة وسيارتين متوقفتين على جانب الطريق، ورموا الحجارة على شرفات بعض ملكيات الأوروبيين. أما في متليلي فقد أمر مراهق تاجرا بغلق متجره والمشاركة في المظاهرة، وقد تدخلت السلطات الأمنية الفرنسية وألقت القبض عليه.

مقاطعة تقرت: في أمسية 01 نوفمبر 1961 وجدت الفرقة المتنقلة للجيش الفرنسي لافتة بمدينة تقرت تمجد جبهة التحرير، أما في الوادي فقد تمت مصادرة أربعة مناشير وثلاثة أعلام لجبهة التحرير الوطني مع اكتشافات كتابات ممجدة لجبهة التحرير ولافتات مصنوعة مؤيدة للجبهة تم نزعها من طريق عميش، كما عثر على كتابات مؤيدة للجبهة باللغة العربية والفرنسية في طريق أولاد تواتي والعبابسة والوادي. وبجامعة تجمهر حوالي ثلاثين شابا حاملين أعلام جبهة التحرير، وقد تفرقوا بعد تدخل قوات الأمن الفرنسي. (هواري، 2019، صفحة 140)

خاتمة

كانت الصحراء الجزائرية تمثل رهانا كبيرا في السياسة الاستعمارية الفرنسية، وبخاصة في فترة الجنرال ديغول، وذلك لما تحتويه من ثروات طاقوية ومعدنية خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز سنة 1956؛ لذلك عددت السلطات الاستعمارية من قوانينها وأساليبها ومشاريعها الاستعمارية بداية من 1947، إلى غاية إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS وإنشاء وزارة خاصة بالصحراء، إضافة إلى إنشاء جمهورية صحراوية مستقلة، والبحث عن الدعم الدبلوماسي خاصة بعد إصدار ديغول قرار فصل الصحراء عن شمالها، وربطها بفرنسا في 07 جوان 1960، لتحقيق أهدافها الرامية إلى التقسيم.

الدور الذي لعبه الشيخ بيوض وأعيان التوارق باي أخموك وشيوخ الزوايا والأعيان من خلال إحباط محاولة تمرير السلطات الفرنسية لمشروعها الرامي لفصل الصحراء عن الجزائر، وذلك رغم الإغراءات والتهديدات والأساليب التي استخدمتها فرنسا لاستمالتهم، إلا أنها قوبلت بالرفض القاطع لمشروع التقسيم، وحسب التقارير الفرنسية، فإن كل هذه الشخصيات المحلية رفضت المشروع وكل العروض المقدمة لها باستثناء حمزة بوبكر.

أثبت سكان الصحراء بما فيها الولاية الخامسة والسادسة كفاحهم ونضالهم لإحباط مشروع فصل الصحراء، كما ناضل سكان الشمال من خلال الإضرابات والمظاهرات التي عمت المدن والقرى التي بينت مدى تلاحم الشعب لإحباط مشروع التقسيم والمنادين بالصحراء جزائرية، لا للتفرقة، نعم للوحة الوطنية ...إلخ. إضافة إلى بتوزيع المناشير الداعية إلى التحلي باليقظة لهذا المشروع الفرنسي والمهاجمة فيها سياسة ديغول والمحتوية على موضوعات وتوجيهات ساهمت في التصدي للمناورات الهادفة لمشروع التقسيم.

قائمة المراجع

1- بديدة لزهر. (5 جويلية, 2007). الصحراء الجزائرية في سياسة الجنرال ديغول. مجلة البحوث والدراسات،، 4(2)، الصفحات 139-146.

2- بشار قويدر. (1996). استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول. الجزائر: القصبة.

3- بلجة عبدالقادر (بلا تاريخ). المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية واستراتجية الثورة لإفشالها. المجلة التاريخية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، 7(1)، الصفحات 145-158.

4- بن عمر الحاج موسى. (2004). السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1956-1962. الجزائر: جمعية التراث القرارة.

5- بوسليم صالح . (بلا تاريخ). جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956-1962. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 8(4)، الصفحات 545-571.

6- تيتة ليلى. (بلا تاريخ). فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 1(2)، الصفحات 190-212.

7- الجنرال ديغول. (1971). مذكرات الأمل التجديد 1958-1962. بيروت: عويدات.

8- درواز الهادي أحمد. (2012). المنظومة اللوجيستية بالولاية السادسة التاريخية. الجزائر: هومة .

9- درواز الهادي. (2009). الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962. الجزائر: هومة.

10- زغيدي محمد لحسن. (2016). مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962. الجزائر: هومة.

11- سلاماني عبدالقادر. (1 جانفي, 2020). مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، المجلد 3، العدد 1، يناير2020، ص 365. مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، 3(1)، الصفحات 363-378.

12- سلسلة ملتقيات. (1996). فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية. الجزائر: القصبة.

13- شافو رضوان. (2013). موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 6(2)، الصفحات 221-227.

14- العقيد شعباني. (1961). مهزلة المهازل. صدى الجبال مجلة الولاية السادسة(2).

15- الغربي الغالي. (1996). السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية الجزائر. سلسلة ملتقيات.

16- قن محمد. (بلا تاريخ). فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962. المصادر، 16(29)، الصفحات 263-277.

17- كديدة محمد مبارك (2013). الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات النهائية. الجزائر : المعرفة.

18- المجاهد. (5 9, 1957). يوميات الكفاح الجزائري. المجاهد(10).

19- المجاهد. (15 11, 1957). انتصارات جيش التحرير. المجاهد(12).

20- المجاهد. (11 1, 1958). معركة البترول. المجاهد(31).
21- المجاهد. (1 5, 1959). أنبوب حاسي مسعود يتعطل. المجاهد(41)، 11.
22- المجاهد. (13 3, 1961). مؤامرة الاستعمار على صحرائنا. المجاهد(91)، 7.
23- المجاهد. (17 7, 1961). الشعب الذي لم يخلف موعده مع التاريخ. المجاهد(100).
24- مصمودي نصرالدين. (2016). الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية في عهد الجنرال ديغول (1958-1962). مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 5(2)، الصفحات 255-278.
25- المنظمة الوطنية المجاهدين. (1985). تقرير بسكرة. بسكرة.
26- الميلي محمد. (1984). مواقف جزائرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
27- هواري مختار. (2019). المشاريع الفرنسية لفصل الصحراء ودور التلاحم الشعبي لسكان الصحراء في إفشالها. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(2)، الصفحات 132-144.
28 - ولد النية كريم. (2005). مسألة البترول والثورة الجزائرية. وهران: الغرب.